مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي
ISSN 1112-9255
المجلد8، العدد 03 – ديسمبر 2021

OEB Univ. Publish. Co.

أثر الضريبية على الأداء المالي في المؤسسة – دراسة حالة مؤسسة الترقية العقاريةDMA–

The impact of tax management on financial performance in the institution an empirical study in a real estate development campany DMA

صبرينة لحمر*، جامعة الجزائر –3–، الجزائر.
Sabrine_nina85@hotmail.com
مليكة شبايكي، جامعة الجزائر –3–، الجزائر.
malika@chebaiki.com

تاريخ التسليم:(2020/03/26)، تاريخ المراجعة:(2021/05/11)، تاريخ القبول:(2021/08/09)

ملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة الى معرفة أثر الضرائب على الأداء المالي في المؤسسة الجزائرية من خلال الاعتماد على التسيير الجبائي كأداة فعالة يستعملها المسير لتقليص العبء الضريبي الى حده أدنى وهو ما ينعكس بشكل مباشر على المردودية المالية للمؤسسة

الكلمات المفتاحية: التسيير الجبائي–الأداء المالي–الضريبة–المردودية المالية.

Abstract :

We aim in this study to know the impact of taxes on financial performance in Algerian society, through the adoption of tax management as an effective tool used by the manager to reduce the tax burden to a minimum, which directly reflects on the financial profitability of the company

Keywords : Tax management - Financial performance - Tax - Financial return.

* المؤلف المراسل: صبرينة لحمر، الإيميل: **Sabrine_nina85@hotmail.com**

مقدمة:

تعتبر دراسة الأداء المالي إحدى الأساليب الهامة لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، فهي تساهم في إعطاء صورة واضحة حول مدى نجاح أو فشل المؤسسة على اعتبار أن الجانب المالي هو العامل الرئيسي لنجاح أي مؤسسة.

ونظرا لأهمية الضريبة في حياة المؤسسة من حيث كونها عبئا يؤثر على الوضع المالي لها، وجب على المؤسسة ادراج عامل الضريبة في عملية اتخاذ القرار وهو أساس ما يصطلح عليه التسيير الجبائي بهدف تعظيم الاستفادة من التحفيزات وتجنب الخطر الجبائي.

- **إشكالية الدراسة:** من أجل التدقيق والاحاطة أكثر بموضوع الدراسة، ما دفعنا الى البحث في الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير الضريبة على الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية؟

- **فرضية الدراسة:** من أجل الإجابة عن الإشكالية سابق الذكر، فانه يتعين تبني فرضية التالية: "يؤدي التسيير الجبائي الى تحسين الوضعية المالية في المؤسسة من خلال تأثيره على قرارات المؤسسة وهذا من أحل تحقيق أهداف المؤسسة المتمثلة أساسا في الربحية والبقاء".
- **أهمية الدراسة:** يعتبر التسيير الجبائي من الاهتمامات الحديثة للباحثين، وبالتالي تكتسي أهمية هذه الدراسة من خلال ابراز ان التسيير الجبائي الأمثل هو الذي يمكن المؤسسة من التحكم في الخطر الجبائي والتكاليف الجبائية الى أقصى حد ممكن وبالتالي تعظيم ربحية المؤسسة.
- **أهداف الدراسة:** تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:
  - ✓ التعرف على الإطار الشامل للتسيير الجبائي والذي يتناسب مع الأهداف المالية للمؤسسة؛
  - ✓ محاولة التعرف على ما مدى تأثير عامل الجبائي على الأداء المالي في المؤسسة؛
  - ✓ تقديم توصيات التي من خلالها تساعد المؤسسات الاقتصادية في تسيير جبايتها.
- **منهجية الدراسة:** تم الاعتماد في انجاز هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي عند عرض مختلف التعاريف والمفاهيم المتعلقة بالموضوع، وتحليل البيانات والمعلومات للوصول الى نتائج الدراسة.
- **هيكل الدراسة:** سنحاول الإجابة على هذه الاشكالية من خلال دراسة حالة احدى المؤسسات الوطنية وهي مؤسسة الترقية العقارية DMA.وقد ارتأينا تقسيم البحث في هذا الموضوع الى ثلاثة (03) محاور هي:

المحور الأول: التسيير الجبائي والاهتمامات البحثية في فرض المتغير الضريبي.

المحور الثاني: أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة

المحور الثالث: أثر الضريبة على الأداء المالي في المؤسسة DMA

2. التسيير الجبائي والاهتمامات البحثية في فرض المتغير الضريبي:

1.2 التسيير الجبائي:

يقع التسيير الضريبي أو بما يسمى الجباية العصرية ما بين العلوم المالية والمحاسبية والقانون، يعرف على أنه الاستخدام الأمثل للموارد في المؤسسة بهدف تحقيق الأهداف المسطرة، وبالتالي يعتبر متغير فعال في مختلف مراحل حياة المؤسسة وهو أعلى تسيير للجباية (Cozian, 1986, p. Postface).

كما عرف Wahab & Holland 2012 التسيير الجبائي على أنه جميع العمليات التي تهدف الى الحصول على منافع ضريبية(Ofuan.J.ILaboya, 2016) .

يعود تاريخ استخدام التسيير الضريبي الى السنة 1947 في قضية المفوض نيومان الخامس (Commissionner,v,Newman) أشار أنه "لا يوجد شيء مسيئ في ترتيب الشؤون المالية من خلال الحفاظ على أدنى مستوى ممكن من الضرائب" (عباسي، 2015، ص154)، و لقد تم ترجمة التسيير الجبائي لدى الفرنكوفون بالعديد من المصطلحات منها: (La gestion fiscale) (l'optimisation fiscale)،(stratégie fiscale)، أما عند الأنجلوسكسون عرف بالتخطيط الجبائي(Tax Planning) أو Tax management.....الخ (عباسي و شعوبي، 2015، صفحة 120).

2.2 بعض الاهتمامات البحثية في فرض المتغير الضريبي:

بدأت دراسة الأدبيات فرض المتغير الجبائي منذ عقود وتطورت في السنوات الأخيرة، و كانت أغلبها ذات أصول أنجلوسكونية، فنجد من الفكرين: موديغلياني و ميلر(M&M Modiliani et miller) 1958 في نظرية الهيكل الأمثل لرأس المال ، استخلص الباحثان أنه في ظل افتراضات السوق التام و غياب الضرائب أن قيمة المؤسسة لا تتأثر بتغير حجم الديون (Laura, 2015, p. 02)، فيما يلي جاء النموذج المصحح لأبحاث M&M 1963 من خلال فرض الضرائب على الأرباح، حيت استنتج أن التمويل الكامل للمؤسسة بالديون يؤذي الى تعظيم قيمتها من خلال استفادتها من الوفورات الضريبية، Millerسنة 1977 بين أنه في حالة اعتماد المؤسسة على الديون فان خصم الفوائد سوف تعوض فرض الضرائب و بالتالي لا توجد علاقة بين الديون و قيمة المؤسسة، Sholes & Wolfson سنة (1992) قاما بدراسة دور الجباية داخل المؤسسة و ذلك بتأثيرها على القرارات الاستثمارية و المالية (عباسي و شعوبي، 2015)،(1987) Avouyi-Dovi et al استخلصا أنه يمكن تحسين الاستثمارات من خلال الأخذ بعين الاعتبار أثر الضرائب على الاستثمار بإدخال المتغير « fisc » (نسبة الى الجباية (fiscalité)) (Rachedi & Badi, 2016, p. 317) ، Tatu 2006 قام بتحليل دراسة كيف تأثر النفقات القابلة للخصم و معدل الضريبة على المردودية المؤسسة واستخلص أن هذه الأخيرة تنخفض بقيمة تصل الى $C_{ned} * \pi$ حيث أن π هي معدل الضريبة و C_{ned} هي حجم النفقات غير القابلة للخصم .(Pitulice & Stefanezcu, 2016, p. 205)

3. أهمية التسيير الجبائي في تحقيق الأهداف المالية للمؤسسة:

التسيير الجيد لا يمكن أن يحظى بمكانه دون الأخذ بعين الاعتبار بتسيير المخاطر الضريبية، أي لا يمكن للمؤسسة أن تسعى إلى تحسين البعد المالي لعملياتها دون السيطرة أولا على المخاطر الضريبية. ومن غير المجدي السعي لتحقيق وفورات ضريبية كبيرة على حساب القيام بمخالفات كبيرة تؤثر على المعالجة الضريبية لعمليات الجارية للمؤسسة (Rossignol, 2010, p. 216).

ان تحقيق الأهداف المالية يكون بتدنية التكاليف الى أكبر قدر ممكن وهو سر نجاح أي مؤسسة، وبما أن التكاليف الجبائية نجدها في مختلف مراحل نشاط المؤسسة استوجب تسييرها في مختلف مراحلها.

1.3 أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستغلال:

يؤثر العامل الجبائي على مؤشرات التوازن المالي والمتمثلة في: الخزينة، رأس المال العامل والاحتياجات في رأس المال العامل.

- ✓ تمثل الخزينة صافي القيم الجاهزة لذلك ينبغي على المسير الجبائي حصر جميع الضرائب التي تخضع لها المؤسسة وجدولتها حتى تتجنب المؤسسة من دفع الغرامات والتكاليف الاضافية.
- ✓ يؤثر العامل الجبائي على رأس المال العامل من خلال العناصر المكونة له:
  - تتضمن الموارد الدائمة: الأموال الخاصة والديون، ونحن نعلم أن الأموال الخاصة تحتوي على جزء كبير من التمويل الذاتي الذي يكون معفى من الضرائب، أما فيما يخص الديون فتترتب عليها وفورات ضريبية.
  - تسجل الاستثمارات بالقيمة الصافية بعد طرح الاهتلاكات، هنا على المؤسسة تسريع الاهتلاك حتى تنخفض قيمة الاستثمارات وبالتالي رأس المال العامل يرتفع.
- ✓ أما فيما يخص الاحتياج في رأس المال العامل، على المؤسسة أن تتحكم في رسم على القيمة المضافة من خلال قاعدة التفاوت الشهري حتى لا يكون الرسم المستحق على المبيعات أكبر من الرسم المسترجع مما يترتب عليه الوقوع في احتياج مالي.

2.3 أهمية التسيير الجبائي في مرحلة التمويل (زواق، 2005، ص3):

عندما نتكلم على التمويل فان أول شيء يتبادر في ذهننا هو مصادر التمويل المؤسسة التي قد تكون داخلية أو خارجية ولكل من هذه الأخيرة تكلفة، ويعتبر العامل الضريبي من العوامل المهمة التي تؤثر على قرارات التمويل.

سوف نركز على أهمية التسيير الجبائي من خلال سياسة توزيع الأرباح، سياسة الاقتراض والتمويل الايجاري.

1.2.3 سياسة توزيع الأرباح: تعتبر الأرباح موزعة كأعباء غير قابلة للخصم و بالتالي لا تحقق المؤسسة وفرات ضريبية .

2.2.3 سياسة الاقتراض: في حالة اعتماد المؤسسة على الديون فسوف تستفيد من امتياز جبائي وتكون تكلفة القرض أقل والتي تحسب كالتالي:

تكلفة القرض=معدل الفائدة*(1-معدل الضريبة)

يتوقف قرار المسير باللجوء الى القروض عندما لا تغطي الوفورات الضريبية المخاطر المترتبة على الدين.

3.2.3 التمويل الايجاري: تقوم المؤسسة باستئجار الأصل الاستثماري من البنك أو مؤسسة مالية مقابل أقساط ايجار بدلا من شرائه وعند نهاية عقد الايجار للمؤسسة خياران: خيار إعادة شراء التثبيت نهائيا، أو خيار عدم شرائه وإعادته للمؤسسة المؤجرة (البنك مثلا).

ففي حالة الاستئجار مع نقل الملكية سيحقق للمؤسسة وفورات ضريبية نتيجة:

- ✓ تقليص حجم الوعاء الضريبي باعتبار مبلغ الايجار كأعباء استغلال قابلة للخصم.
- ✓ اهتلاك الأصل بعد حيازته و ذلك في حالة ما اذا كانت مدة الايجار أقل من العمر الإنتاجي.

3.3 أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار:

تتجلى أهمية التسيير الجبائي في مرحلة الاستثمار في البحث عن المشاريع التي تكون مدعمة من طرف الدولة عن طريق التحفيزات الجبائية، ومن تم يتسنى للمؤسسة تعظيم مردودية الاستثمار وبالتالي ارتفاع ربحيتها، وتتأثر هذه الأخيرة بحجم الضرائب المفروضة فكلما زادت عجزت المؤسسة عن انشاء قيمة لمساهميها (عباسي، 2012، ص124).

كذلك على المسير الجبائي البحث عن المشاريع التي يقل فيها العمر الضريبي وبهذا تتمكن المؤسسة في كل مرة الاستفادة من خفض قيمة الضرائب عن طريق الأعباء القابلة للخصم.

4. قياس أثر متغير الضريبة على الأداء المالي في المؤسسة

سوف نجيب من خلال التطرق الى هذا العنصر على السؤالين التاليين:

أولا: ماهي المؤشرات التي نقيس بها الأداء المالي في مؤسسة DMA ؟

ثانيا: ماهي السياسة التي تستخدمها مؤسسة للترقية العقارية DMA من أجل تعظيم الضريبة؟

1.4 تقديم عام لمؤسسة DMA وبالنشاط الرئيسي لها:

المؤسسة DMA للترقية العقارية هي مؤسسة ذات طابع تجاري، وهي مؤسسة ذات مسؤولية محدودة حيث يقدر رأس مالها بعشر ملايين وثلاثمائة ألف دينار جزائري(000 300 10دج)، يتمثل نشاطها الأساسي في تطوير الأملاك العقارية الوطنية، في بناء عمارات أو مجموعات تستعمل للسكن أو محلات ذات طابع مهني وتجاري.

تأسست في 2007/08/23 ومقرها الاجتماعي في درارية الجزائر.

2.4 عرض الميزانية المختصرة لسنوات 2014-2015-2016

ان هدف الميزانية المالية هو اظهار الممتلكات الحقيقية للمؤسسة وتقييم خطر عدم سيولتها، ونقصد بالسيولة قدرة المؤسسة على موجهة ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة.
بناء على القوائم المالية للمؤسسة يمكن اعداد الميزانية المالية المختصرة وفقا للمبادئ المتعارف عليها كما يلي:

الجدول 1: الميزانية المختصرة لعناصر الأصول لسنوات2014 -2015-2016

	2014	%	2015	%	2016	%
الأصول الثابتة	173 463 840	%6	93 611 864	%2	34 037 989	%1
الأصول المتداولة	2 887 530 183	%94	4 613 521 949	%98	5 825 007 357	%99
قيم للاستغلال	2 277 589 859	%74	3 443 449 076	%73	4 218 705 985	%72
قيم قابلة للتحقيق	112 112 214	%4	314 841 932	%7	398 324 782	%7
خزينة الأصول	497 828 110	%16	855 230 941	%18	1 207 976 590	%20
المجموع العام للأصول	3 060 994 023	%100	4 707 133 812	%100	5 859 045 346	%100

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على الميزانية المالية للسنوات الثلاث.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن:

- نسبة الأصول الثابتة في تناقص من سنة لأخرى وهذا راجع الى استغناء المؤسسة على بعض استثماراتها التي لا تحتاجها وتوظيفها في دورة الاستغلال.
- نسبة الأصول المتداولة تفوق نسبة الأصول الثابتة وهذا راجع إلى طبيعة نشاط المؤسسة، فهي تحتاج إلى دورة الاستغلال أكثر من دورة الاستثمار.

- نسبة الأصول المتداولة في تزايد من سنة لأخرى، وهذا يعود إلى ارتفاع كل من القيم القابلة للتحقيق والمتاحات.

فيما يلي نتطرق إلى عناصر الخصوم للميزانية المختصرة للسنوات الثلاث.

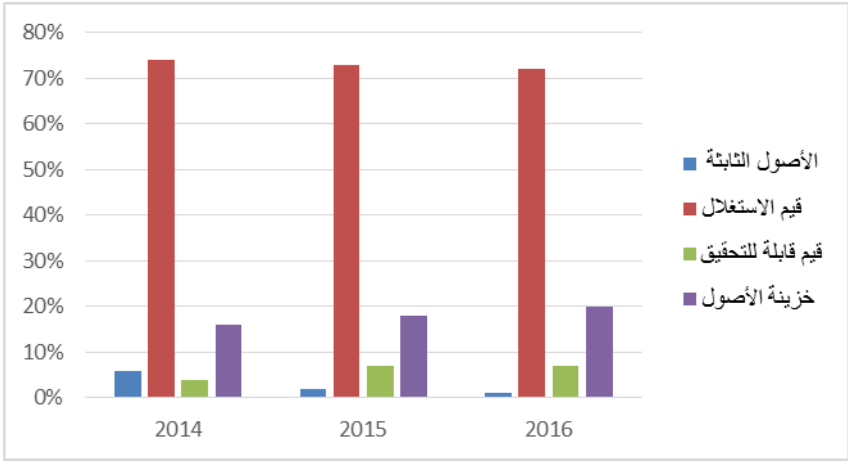
الجدول رقم 2: الميزانية المختصرة لعناصر الخصوم لسنوات 2014-2015-2016

	2014	%	2015	%	2016	%
الأموال الدائمة	601 716 140	%20	624 480 059	%13	430 062 696	%7
الأموال الخاصة	339 371 224	%11	376 980 059	%8	430 062 696	%7
ديون طويلة الأجل	262 344 916	%9	247 500 000	%5	0	%0
الخصوم الجارية	2 459 277 881	%80	4 082 653 753	%87	5 428 982 650	%93
ديون قصيرة الأجل	2 459 277 881	%80	4 082 653 753	%87	5 428 982 650	%93
المجموع العام للخصوم	3 060 994 021	%100	4 707 133 812	%100	5 859 045 346	%100

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على الميزانية المالية للسنوات الثلاث.

نلاحظ أن الأموال الدائمة في تناقص وهذا يرجع إلى تناقص كل من الأموال الخاصة والديون طويلة الأجل، كما أنا نسبة الخصوم الجارية تفوق نسبة الخصوم غير الجارية وهذا يرجع لاعتماد المؤسسة بشكل كبير على ديون قصيرة الأجل.

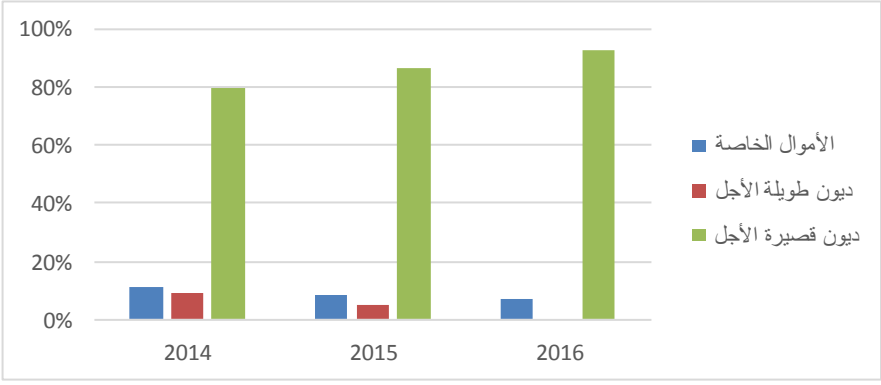
الشكل 1: التمثيل البياني للهيكل الميزانية لسنوات 2014-2015-2016



المصدر: بناء على الجدول رقم 01

نلاحظ من خلال الشكل رقم 01 أن قيم الاستغلال تشكل النسبة الأعلى 74%،73% و72% في السنوات 2014، 2015 و2016 على التوالي وهذا يعود الى طبيعة نشاط المؤسسة ذات الطابع التجاري.

الشكل 2: تطور عناصر الخصوم



المصدر: بناء على الجدول رقم 02

نلاحظ من خلال الشكل رقم 02 أن الديون قصيرة الأجل تستحوذ تقريبا على اجمالي الخصوم، كذلك نلاحظ أن المؤسسة تستطيع دفع ديونها قصيرة الأجل لأنها أقل من قيمة الأصول.

3.4 تحليل النتائج

سنحاول تحليل النتائج من خلال مؤشرات التوازن المالي وكذا بعض النسب المالية.

1.3.4 التحليل عن طريق مؤشرات التوازن المالي:

يعتبر التوازن المالي أحد ركائز الأساسية للأداء المالي للمؤسسة، والذي يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية تتمثل في: رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة.

الجدول رقم 3: مؤشرات التوازن المالي

المؤشرات	العملية	السنوات		
		2014	2015	2016
رأس المال العامل(FR)	الموارد الدائمة- الاستخدامات الثابتة	428 252 300	530 868 195	396 024 707
احتياجات رأس المال العامل (BFR)	(ق.الاستغلال+ق.ق للتحقيق)-(ديون قصيرة الأجل)	10-69 575 8	70-317 898 4	-811 951 883
الخزينة(TR)	BFR-FR	497 828 110	848 766 665	1 207 976 590

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 01 و02.

بعد حساب مؤشرات التوازن الثلاث لسنوات 2014-2015-2016 نلاحظ ما يلي:

- رأس المال العامل(FR) في السنوات الثلاث موجب وهذا يعني أن الموارد الدائمة قد غطت جميع الاستخدامات الثابتة وبقي هامش أمان سوف يستخدم لتغطية احتياجات رأس المال العامل.
- رأس المال العامل(FR) ارتفع من سنة 2014 الى سنة 2015 وهذا راجع الى ارتفاع في الأموال الخاصة، الا أنه عرف انخفاضا في سنة 2016 لأنه قد تم تسديد كل الديون طويلة الأجل.

BFR سالب في كل السنوات معناه أن الموارد المتداولة غطت كل احتياجات دورة الاستغلال وبقي فائض من الموارد، وهو في تزايد مستمر من سنة لأخرى رغم تزايد قيم الاستغلال وهذا راجع الى تزايد الديون قصيرة الأجل في نفس الوقت.

- الخزينة الصافية موجبة في جميع سنوات الدراسة ما يدل على فعالية التسيير الذي تتمتع به المؤسسة، فهي قادرة على مواجهة التزاماتها قصيرة الأجل، كذلك يجب على المؤسسة إيجاد توظيفات لتلك السيولة حتى توسع من دورة الاستغلال وذلك حسب مبدأ التكلفة الضائعة.

2.3.4 التحليل عن طريق بعض النسب المالية:

النسب المالية هي أداة لتشخيص الوضع المالي للمؤسسة وقياس فعالية التسيير، فمن خلالها يتمكن المحلل المالي على الوصول إلى النتائج المطلوبة، وهي عديدة لذلك سنقتصر في دراستنا على نسب السيولة ونسب التمويل.

أ)نسب السيولة للمؤسسة:

تتمثل مؤشرات السيولة في: نسبة السيولة العامة، نسبة السيولة المختصرة، ونسبة السيولة الفورية، وسيتم توضيح هذه النسب من خلال معطيات الجدول التالي:

الجدول 4: حساب نسب السيولة

البيان	طريقة الحساب	2014	2015	2016
نسبة السيولة العامة	الأصول المتداولة/د.ق.أ	1.17	1.13	1.07
نسبة السيولة المختصرة	(ق.ق.للتحقيق+متاحات)/د.ق.أ	0.25	0.29	0.3
نسبة السيولة الجاهزة	متاحات/د.ق.أ	0.20	0.21	0.22

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 01 و02.

– يتم استخدام هذه النسبة لمقاربة سيولة الأصول المتداولة باستحقاق الخصوم المتداولة، ومن خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن هذه النسبة أكبر من الواحد (1)، هذا يعني أنه لو حولت الأصول المتداولة الى سيولة لغطت كل الديون قصيرة الأجل وهو ما يفسر كون رأس المال العامل موجب في السنوات الثلاث.

– أما فيما يخص السيولة المختصرة فهي أقل من الواحد، تعني أن المؤسسة لو قامت بتحويل الأصول المتداولة ماعدا المخزونات بافتراض أنها صعبة التحويل الى سيولة، فإنها لن تغطي الديون قصيرة الأجل.

– حسب بعض الباحثين يجب أن تتراوح هذه النسبة ما بين 0.3 و0.2، تستخدم هذه النسبة للتعبير عن مدى تغطية القيم الجاهزة (المتاحات) لالتزامات قصيرة الأجل بافتراض الأصول الأخرى المتداولة صعبة التحويل الى سيولة.

ب) **نسب التمويل:**

تقيس هذه النسب مدى اعتماد المؤسسة على الديون لتمويل احتياجاتها من بينها: نسبة المديونية الاجمالية ونسبة الاستقلالية المالية، والتي سنوضحها من خلال الجدول الموالي:

الجدول 5: حساب نسب التمويل

البيان	طريقة الحساب	2014	2015	2016
نسبة المديونية الاجمالية	مج الديون/مج الأصول	0.89	0.92	0.93
نسبة الاستقلالية المالية	الأموال الخاصة/مجموع الديون	0.12	0.09	0.08

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 01 و02.

– نسبة المديونية الاجمالية تفيد في معرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الدائنين ومن خلال الجدول أعلاه نجدها أقل من الواحد وهي شبه مستقرة خلال سنوات الدراسة.

– نلاحظ أن نسبة الاستقلالية المالية منخفضة جدا معناه أن المؤسسة تعتمد أكثر على ديون مقارنة مع الأموال الخاصة.

ج) دراسة المردودية:

تعتبر المردودية من بين أهم مؤشرات الأداء المالي في المؤسسة، وهي تعبر عن النسبة بين النتيجة التي تحققها المؤسسة وبين الوسائل المستخدمة للوصول إلى هذه النتيجة وهي: المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، والمردودية التجارية.

♦ **المردودية الاقتصادية:** من أجل حسابها يجب أولا حساب الأصول الاقتصادية، وهو ما يمكن ابرازه من خلال الجدول الموالي:

الجدول **6: حساب الأصول الاقتصادية**

البيان	السنوات		
	2014	2015	2016
الأصول التابثة (1)	173 463 840	93 611 864	34 037 989
BFR(02)	-69 575 810	-317 898 470	-811 951 883
الأصول الاقتصادية (2)+(1)	103 888 030	-224 286 606	-777 913 894

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 01 و03.

بعد أن تم حساب الأصول الاقتصادية للسنوات الثلاث يمكننا حساب المردودية الاقتصادية وفق الجدول الموالي:

الجدول 7: حساب المردودية الاقتصادية

البيان	السنوات		
	2014	2015	2016
النتيجة الاقتصادية 1 (جدول حسابات النتائج)	60 398 243	65 557 202	65 726 446
الأصول الاقتصادية 2	103 888 030	-224 286 606	-777 913 894
المردودية الاقتصادية=2/1	0.58	-0.29	-0.08

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 06 وجدول حسابات النتائج.

تعبر المردودية الاقتصادية على ما تربحه المؤسسة من خلال نشاطها العادي بالنسبة لكل دينار مستثمر دون الأخذ بعين الاعتبار الهيكلة المالية للمؤسسة، وهي متناقصة من سنة لأخرى ويرجع ذلك الى ثقل احتياجات رأس المال العامل.

♦ **حساب المردودية المالية:**

تعرف أيضا بأنها مردودية الأموال الخاصة، وهي تعبر عن قدرة المؤسسة على توليد الأرباح عن طريق الأموال المقدمة من طرف المساهمين، والجدول التالي يوضح كيفية حسابها.

الجدول 8: حساب المردودية المالية

البيان	السنوات		
	2014	2015	2016
النتيجة الصافية (1)	54 541 399	60 608 840	53 082 641
الأموال الخاصة (02)	339 371 224	376 980 059	430 062 696
المردودية المالية 2/1	0.16	0.16	0.12

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء على معطيات الجدول رقم 01 والميزانية المالية لسنوات الثلاث.

تعبر المردودية المالية على ثروة المساهمين وعلى الصحة المالية للمؤسسة، ومن خلال الجدول نلاحظ أن كل دينار مستثمر من الأموال الخاصة سوف يحقق 0.16 دينار خلال السنة الأولى والثانية ليتراجع في السنة الثالثة فيصبح 0.12 نتيجة تراجع النتيجة الصافية.

♦ **المردودية التجارية :**

يطلق عليها أيضا بالمردودية النشاط لأنها تسمح بتقييم الأداء التجاري أو البيعي للمؤسسة، ويتم احتسابها على أساس صافي الربح بعد الضرائب إلى صافي المبيعات، وسيتم توضيح هذه النسبة من خلال الجدول التالي:

الجدول 9: حساب المردودية التجارية

البيان	السنوات		
	2014	2015	2016
النتيجة الصافية (1)	54 541 399	60 608 840	53 082 641
رقم الأعمال(2)	501 369 430	617 583 502	694 887 778

المردودية التجارية 2/1	0.11	0.1	0.08

المصدر: من اعداد الباحثتين بناء من جدول حسابات النتائج والميزانية المالية لسنوات الثلاث.

نلاحظ تراجع في الأداء نتيجة زيادة النفقات مقارنة مع ما كان متوقعا تحقيقه من نتيجة، وبذلك نستطيع القول بأن المؤسسة DMA لا تقدم مردودية تجاريا.

4.4سياسة التسيير الجبائي المتبعة من طرف المؤسسةDMA :

- ✓ فيما يخص طريقة اهتلاك الاستثمارات المتبعة من طرف المؤسسة DMA هي الإهتلاك الثابت هذه الأخيرة لا تسمح بتوليد فائض مالي مقارنة بطريقة الاهتلاك المتسارع الذي يسمح بزيادة في رأس المال العامل نتيجة خفض الاستثمارات.
- ✓ نلاحظ تفاقم العبء الضريبي المسجل من طرف المؤسسة DMA (من خلال جدول حسابات النتائج) وهو ما يؤثر سلبا على النتيجة الصافية للمؤسسة.
- ✓ نلاحظ أيضا عدم وجود مخصصات المؤونات التي يمكن أن تخفف من الوعاء الخاضع للضريبة ومن تم الرفع من طاقة التمويل الذاتي.

مما سبق نستنتج أن المؤسسة DMA لا تولي اهتماما للتسيير الضريبي ولعل السبب يرجع الى عدم وجود نظام معلومات فعال يسمح بالحصول على المعلومات المؤثرة في متابعة الضرائب.

الخاتمة:

تتحمل المؤسسة العديد من التكاليف منها الجبائية، وسوء تسيير هذه الأخيرة يؤدي الى ارتفاع الديون الجبائية، ففي حالة تأجيل دفعها سوف يترتب عن ذلك غرامات وعقوبات ومن تم تجد المؤسسة نفسها مجبرة على تحمل تكاليف إضافية، هذا ما أدى بالمؤسسة إلى الاهتمام بالتسيير الجبائي حتى تتمكن من التحكم أفضل في هذه التكاليف وتقليصها الى أكبر حد ممكن في إطار ما يسمح به القانون، ومن تم يتسنى للمؤسسة تعظيم قيمتها.

نتائج و توصيات:

- ✓ يعتبر المتغير الضريبي عائقا على التمويل الذاتي، ففي حالة عدم وجود امتيازات ضريبية (معدل الضريبة مرتفع، عدم وجود إعفاءات...) في هذه الحالة تمثل التكاليف الجبائية حاجزا للسيولة وخلق القيمة للمؤسسة.
- ✓ يجب على المؤسسة ان تعتمد على سياسة الإهتلاك المتناقص للاستثمارات التي تسمح بزيادة طاقة التمويل الذاتي مقارنة مع الطرق الأخرى للإهتلاك.
- ✓ توفر التفافة الجبائية للمسير قاعدة صحيحة تمكنه من استغلال الثغرات القانونية التي يمكن للمؤسسة استغلالها لصالحها.

- ✓ يجب على المؤسسة أن تضع خطة استراتيجية للضريبة حتى تساعدها على الاستفادة من الضريبة
- ✓ ان التسيير الجبائي ما هو الا عملية قانونية تعمل على مساعدة المؤسسة على تحقيق تدفقات نقدية في اطار ما يسمح به القانون.

قائمة المراجع:

أولا – المراجع باللغة العربية:

- عباسي صابر، غالم عبد الله، أهمية نظَرية تسَيير الضّريبة في الرّفع من قيمة المُؤسّسة الاقتصادية دراسة حالة المُجمّع الألمانيVolkswagen " ، مجلة الأبحاث الاقتصادية والإدارية، العدد 17 جوان 2015، ص 154.
- عباسي صابر، محمود فوزي شعوبي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية دراسة لعينة من المؤسسات في ولاية بسكرة–الجزائر، مجلة الباحث العدد12 /2013، ص 120.
- صابر عباسي، أثر التسيير الجبائي على الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم التجارية تخصص محاسبة وجباية 2012، ص 124.
- زواق حواس، مداخلة بعنوان: فعالية التسيير الجبائي في ترشيد صناعة القرار، الملتقى الدولي حول التسيير الفعال في المؤسسة، جامعة مسيلة، ماي 2005، ص 3.

ثانيا – المراجع باللغة الأجنبية:

Akila RACHEDI,Abdelmadjid BADI, L'incidence de la variable fiscale sur la performance de l'entreprise. Cas de la SARL KAPS ELECTRONICS,reveu des études fiscales,numero 2016,P 317.

Ileana Cosmina PITULICE et Aurelia STEFANESCU ,
Corporate Tax Impact on Financial Performance. Case of Companies Listed on Bucharest Stock Exchange, Management and Economics Review, 2016, vol. 1, issue 2, 203-216,P 205.

Jean-Luc Rossignol, Fiscalité et responsabilité globale de l'entreprise, management prospective N° 33 2010 , p 176.

Maurice Cozian, les grands principes de la fiscalité de l'entreprise, LITEC droit, 2eme édition, Paris, 1986,Postface de l'ouvrage.

Neghina Andreea Laura , International Tax Review , Tax impact on the financial performance of companies,p2.

Ofuan .J. Ilaboya, Monday .O. Izevbekhai2 & Friday .I. Ohiokha, Tax Planning and Firm Value: A Review of Literature , Business and Management Research, Vol. 5, No. 2; 2016,P 83.